عند مستوى 1280 دولاراً للأونصة

سبائك الكويت: الذهب يهوي إلى أقل مستوى له في ثلاثة أسابيع

■ حركة انتعاش مؤقتة ظهرت مع ازدياد عمليات الشراء

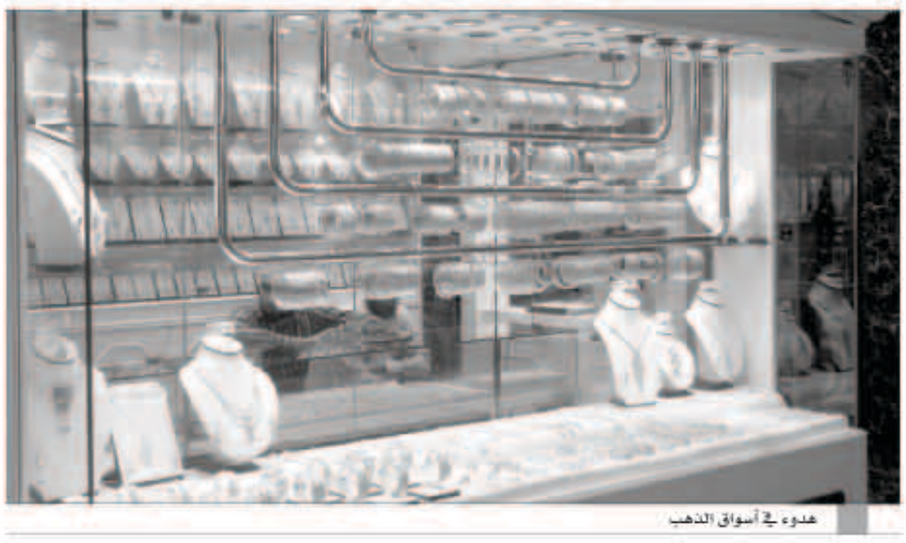
هدوء في أسواق الذهب

«كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص امس ان اسعار الذهب هوت الى اقل سعر لها منذ ثلاثة اسابيع لتسجل مستوى 1280 دولارا امريكيا للاونصة وذلك في نهاية تداولات الاسبوع الماضي.

واضاف التقرير الصادر من شركة «سبائك الكويت» لتجارة المعادن الثمينة ان الانخفاض الحاد سببه تحول السيولة من اسواق الذهب الى البورصة الامريكية بعد صدور بيانات قوية لسوق العمل الامريكي اظهرت ارتفاعا في استحداث الوظائف لـ 204 الاف عاطل عن العمل في اكتوبر الماضي بفارق 60 الف وظيفة عن سبتمبر الماضي.

واوضح ان ارتفاع سعر صرف الدولار وقرارات البنك المركزي الاوروبي بتخفيض الفائدة الى 0.25 بالمئة كانت عوامل مفاجئة للسوق ولم تكن متوقعة لاكثر المحللين تفاؤلا «وهي عوامل كانت بمثابة طوق النجاة للعملة الامريكية والاستثمارات المقومة بها حيث سارع المستثمرون الى بيع الذهب والفضة وشراء العملة الخضراء».

واشار التقرير الى ان الاندفاع نحو الدولار الامريكي كسر الحاجز السعري للمعدن الاصفر عند 1300 دولارا للاونصة بعد ساعات من صدور بيانات سوق العمل الامريكية ليغلق عند 1285 دولارا.

وعن معدن الفضة افاد التقرير بان اسعاره هبطت ايضا الى مستوى 21.2 دولارا للاونصة في نهاية تداولات الاسبوع الماضي بتاثير من قرارات البنك المركزي الاوروبي ليفقد ما نسبته 2.3 في المئة من اسعار الافتتاح بنسبة 3.2 في المئة من اسعاره عند الافتتاح. وقال ان هناك فرقا بين اداء الفضة والذهب حيث ان توقعات عودة المعدن الابيض للارتفاع اكبر من باقي المعادن الثمينة مؤكدا ان المستويات الحالية تعد من افضل فرص الشراء في ظل حدة تحركات اسعار الفضة وانحصار نطاق تداولها بين 21 دولارا كحد ادنى و23 دولارا كحد اقصى وهو فارق يقترب من نسبة 10 في المئة من قيمة اونصة الفضة.

واضاف ان باقي المعادن الثمينة كانت بمنأى عن تداعيات الاسواق حيث كانت خاضعة لقوى العرض والطلب ولا شان لها بالبيانات الاقتصادية حيث سجل البلاتينيوم مبلغ 1441 دولارا للاونصة واغلق البلاديوم على سعر 758 دولارا في نهاية تداولات الاسبوع.

واشار الى ان الاسواق المحلية انتعشت نهاية الاسبوع حيث ظهرت حالات الشراء على الذهب الخام والسبائك في حين سارعت اغلب الورش والمتاجر الى شراء كميات كبيرة من الذهب مع انخفاض الاسعار الى مستويات قياسية حيث وصل سعر الجرام عيار 24 لمستوى 11.7 دينارا.

الفوزان: مستمرون بطرح منتجات جديدة لخدمة عملائنا

«بيتك» يطلق حساب «تحت الطلب» للجهات الاعتبارية والشركات

محمد الفوزان

اطلق بيت التمويل الكويتي «بيتك» المؤسسة الاسلامية الرائدة عالميا، حسابا جديدا مخصصا للشركات والجهات الاعتبارية باسم حساب «تحت الطلب» استمرارا لتنويع خدمات «بيتك» وطرح منتجات جديدة في السوق، وتكريسا لأهدافه في تلبية الاحتياجات والمتطلبات المتزايدة للعملاء في ظل منافسة محتدمة في هذا المجال.

وقال رئيس الخدمات المصرفية للافراد في «بيتك» محمد ناصر الفوزان ان حساب «تحت الطلب» يتمتع بالعديد من المزايا منها الحصول على ارباح سنوية للمبالغ المودعة في هذا الحساب، والحصول على الخدمات الالكترونية للشركات E corporate ، والحصول على بطاقة آلية تمكنهم من إيداع الشيكات والمبالغ النقدية عبر اجهزة السحب الآلي لـ«بيتك» بالإضافة إلى تمكين العملاء من الاتصال بالخدمة الهاتفية لبيتك 1803333 ، وامكانية طلب «بطاقة المندوب» وذلك لايداع المبالغ النقدية والشيكات في اجهزة الايداع المتوفرة في فروع «بيتك» المصرفية.

واضاف الفوزان انه يمكن فتح «حساب تحت الطلب» بالدينار الكويتي شرط ان يبلغ الرصيد الافتتاحي عند انشاء الحساب الف دينار، كما انه بالامكان فتح الحساب بالعملات الاجنبية حيث يقدم هذا الحساب بثلاث عملات رئيسية هي الدولار الامريكي والجنيه الاسترليني واليورو الاوروبي، والرصيد الافتتاحي عند انشاء الحساب هو ما يعادل الف دينار بالعملات الاجنبية.

واوضح الفوزان انه تقبل الايداعات بالحساب بجميع الفروع نقدا او بشيكات مسحوبة على فروع «بيتك» او بنوك محلية، مبينا امكانية استخدام العميل لوسائل الايداع الاخرى المعمول بها مثل التحويل بين الحسابات او عن طريق الخدمات الالكترونية التي يقدمها «بيتك».

واشار الفوزان الى انه يمكن لصاحب حساب «تحت الطلب» او الوكيل السحب نقدا من رصيد الحساب المتاح او عمل الحوالات الخارجية او اوامر الدفع او الاوامر الثابتة او التحويل لحساب اخر داخل «بيتك» او لدى بنوك محلية او انشاء ودائع استثمارية او اي عمليات سحب اخرى بالخصم من الحساب.

«إنجاز الكويت» تتعاون مع الجامعة للمساهمة في إعداد الطلبة للمرحلة العملية

فريق انجاز الكويت والجامعة

أعلنت إنجاز الكويت عن تعاونها مع جامعة الكويت والذي يتضمن اعتماد «برنامج الشركة» في المناهج الدراسية للطلبة. يرمي «برنامج الشركة» إلى بناء وتنمية مهارات الطلبة من خلال التدريب العملي على اسس إنشاء الشركات وإجراء الأبحاث السوقية وإدارة رأس المال وهيكلة الموارد البشرية وإدارة عملية الإنتاج والمبيعات وتقسيم الأرباح أو الخسائر والسيولة النقدية. ومن خلال هذا التعاون، سوف تقدم انجاز الكويت خمسة فصول تدريبية من «برنامج الشركة» لما يقارب الـ 87 طالبا على مدى 12 أسبوعا بواقع 24 ساعة تعليمية. وفي هذا الشان، تقول رنا النيباري، الرئيس التنفيذي لمؤسسة إنجاز الكويت: «نحن سعداء بالتعاون مع جامعة الكويت، أول جامعة حكومية. كما يسرنا أن نقدم هذا البرنامج الداعم والهادف لطلبة جامعة الكويت بمشاركة المتطوعين المحترفين القادرين على إبتكار طرق خلاقة لتعليم الطلبة بشكل عملي يسهم في معرفتهم وتفوقهم الدراسي، كما يهدف إلى تحسين مهاراتهم وإعدادهم للمرحلة العملية».

واضافت النيباري: «لقد ساهمت إنجاز الكويت في تعليم ما لا يقل عن 27.000 طالب وطالبة منذ بداية إنشائها في العام 2005. وستسعى إنجاز الكويت لمواصلة تقديم أحدث البرامج التعليمية لطلبة الكويت سعيا نحو مستقبل أفضل وأكثر إزدهارا».

ومن جهتها قالت الدكتورة سمر باقر، الأستاذ المساعد في قسم الإدارة والتسويق بكلية العلوم الادارية في جامعة الكويت: «نسعى في جامعة الكويت نحو تطبيق سبل ووسائل التعليم الحديث والمبتكر، لذا يسعدني التعاون مع مؤسسة انجاز الكويت لتطبيق «برنامج الشركة» كمشروع طلابي، ولإيماني بجدية البرنامج، فقد خصصت 30 في المئة من التقدير النهائي للطلبة لهذا المشروع. وهذا سيعفي الفريق الفائز الذي سينجح في بناء شركة وبيع منتجاتها وتحقيق أرباح لها من الإختبار النهائي». ومن جهته قال عبد العزيز باسم اللوغاني، المدرب المتطوع في برنامج إنجاز، وهو نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو التنفيذي في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: «لقد كانت لي تجارب كثيرة وناجحة مع إنجاز الكويت في السابق، لذا فإنني متحمس لمواصلة المهمة التي طالما احببتها وتقديم ما أمتلكه من الخبرة العملية، من خلال هذا البرنامج لطلاب كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت.

النجاح في تحقيق نمو ثابت يؤكد صلابة الوضع المالي

المنيع : 2.8 مليون دولار صافي أرباح مركز إدارة السيولة المالية للربع الثالث

أحمد العباس

عادل المنيع

قال رئيس مجلس إدارة مركز إدارة السيولة المالية ومقره البحرين عماد يوسف المنيع ان المركزحقق خلال الفترة المنتهية بتاريخ 30سبتمبر 2013 أرباحا صافية تعادل 2.8 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 2.62 مليون دولار صافي أرباح لنفس الفترة من العام الماضي بزيادة مقدارها 6.88 في المئة ، ترتب عليها تحقيق عائد سنوي على رأس المال بلغ 7.31 في المئة . وبلغت الأرباح التشغيلية للتسعة أشهر الماضية 7.17 ملايين دولار مقارنة ب 6.44 ملايين دولار لنفس الفترة من العام الماضي بزيادة سنوية مقدارها 11 في المئة ، مما يظهر قدرة المركز على تحقيق نتائج مالية جيدة.

واضاف المنيع في تصريح صحافي بان النجاح في تحقيق نمو ثابت في الأرباح رغم تقلبات الاسواق والظروف التي تشهدها دولياً ومحليا، يؤكدصلابة الوضع المالي الذي يتمتع به مركز إدارة السيولة المالية، خصوصا إذا أخذنا في الإعتبار الطريقة المتحفظة في احتساب المخصصات والتي تنص عليها المتطلبات المحاسبية والرقابية، مشيدا بالدعم الذي يتلقاه المركز من مساهميه وهم بنك البحرين الإسلامي وبنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وشركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي أحمد عباس إن الأسباب الرئيسية وراء تحقيق هذه النتائج ترجع الى النهج المتزن والمتنوع في الإستثمار وانتهاز الفرص ذات العوائد المجزية والتي يتم ضمها في محفظة الإستثمار المتميزة في الصكوك، إضافة الى العوائد من الخدمات الإستشارية التي يقدمها المصرف،حيث شهدت محفظة المركز الاستثمارية نموا بنسبة 29 في المئة انعكس على الميزانية العمومية من خلال تحقيق معدلات سيولة عالية واستثمارات متميزة. وشهدت حقوق الملكية ارتفاعا بنسبة 5.49 في المئة حيث بلغت 62 مليون دولار في حين سجلت مبلغ ومقداره 58.77 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المنصرم. مشددا على ان التحديات في ايجاد فرص استثمارية مشجعة خلال هذا العام ما تزال مستمرة ويمكن تحقيق معدلات نمو ايجابية اذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار مستوى التقلبات.

الإمارات وقطر تكسبان الحصص السوقية بينما تخسرها السعودية والكويت وعمان

«الكويتية - الصينية»: الصادرات النفطية الخليجية تتأثر سلباً من التراجع الاقتصادي الصيني

■ الصين تستوفي احتياجاتها من الطاقة عن طريق الفحم

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الإستثمارية واصل الاقتصاد الصيني تباطؤه خلال عام 2013، حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي يبلغ 8 في المئة وقد انخفض إلى 7.5 في المئة في الصيف الماضي. وفي الربع الثالث من العام عاد النمو ليبلغ 7.8 في المئة وهو المعدل الذي من المرجح أن لا يستمر. وقد أثر هذا التباطؤ على الاقتصاد العالمي وبشكل خاص على مصدري السلع. فالطلب الصيني يدفع أسعار العديد من السلع مثل النحاس الذي انخفض سعره بمعدل 10.3 في المئة والألمونيوم الذي انخفض بمعدل 12.1 في المئة وفول الصويا الذي انخفض بمعدل 10.7 في المئة منذ بداية عام 2013. ولا يختلف الحال كثيرا مع النفط، حيث كانت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم في عام 2010 عندما كان طلبها يشكل خمس الطلب العالمي. وأضاف التقرير بالرغم من أن الصين تستوفي احتياجاتها من الطاقة عن طريق الفحم، إلا أن حاجتها للنفط والغاز لا تزال كبيرة جداً. وحاليا تستخدم الصين ما يقارب 10.6 مليون برميل من النفط يومياً بمعدل نمو يبلغ 6 في المئة سنوياً منذ عام 1995. ويتم استيراد أكثر من نصف هذه الكمية، أي حوالي 6.3 مليون برميل يومياً، وتوفر دول مجلس التعاون الخليجي ثلث هذه الكمية المستوردة. وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي حول قيم الصادرات، وهي بيانات تصدر متأخرة بحوالي ثلاثة أشهر، صدّر مجلس التعاون الخليجي ما يعادل 90 مليار دولار إلى الصين خلال الاثني عشر شهرا المنتهية في يوني الماضي، وقد بلغت الصادرات السعودية 52 في المئة من هذا الإجمالي، أي ما يعادل 48 مليار دولار، وجاءت الصادرات العمانية بالمرتبة الثانية بنسبة 18 في المئة من الإجمالي، بقيمة تفوق 16 مليار دولار. ثم جاءت الإمارات بنسبة 11.5 في المئة من إجمالي صادرات مجلس التعاون الخليجي إلى الصين، ثم الكويت بنسبة 9.5 في المئة ، ثم قطر بنسبة 8 في المئة ، بينما لم يكن للبحرين دورا يذكر.

وأشار لطالما كانت العلاقة التجارية بين الخليج والصين مثيرة. فخلال السنوات الخمس الماضية فقط، نمت الصادرات بنسبة 240 في المئة ، إلا أن تدفق الصادرات تأثر بشكل واضح بالتباطؤ التدريجي للاقتصاد الصيني في العام الماضي. وقبل عام كان معدل نمو الصادرات إلى الصين يبلغ 40 في المئة على أساس سنوي. وقد واصل هذا المعدل انخفاضه بانتظام حتى وصل إلى 0 في المئة في يونيو، أي لا نمو. ويصحب هذا الانخفاض الإجمالي في الصادرات الخليجية اتجاهين مختلفين، حيث تفقد مجموعة من الدول زخمها بشكل سريع.

وتابع لا تزال الصادرات العمانية تنمو بالرغم من انخفاضها مقارنة بالعام الماضي عندما كان معدل نموها يفوق 50 في المئة ، ووصل هذا العام إلى 6 في المئة ، وتنخفض الصادرات الكويتية أيضاً أكثر من ذلك حيث تقلص حجمها إلى الصين منذ فبراير لتصل الآن إلى ما يقارب 10 في المئة سنويا بحسب البيانات الأخيرة. كما أن الصادرات السعودية قد انخفضت بمعدل 6 في المئة عن العام الماضي. وتختلف حالة السعودية قليلاً عن البقية لأنها تلعب دور مصدّر الطوارئ، ويمكن تفسير صادراتها من خلال النظر إلى التغيرات في العرض العالمي للنفط الذي يؤثر على الصين. ولكن حتى مع تباطؤ الاقتصاد في المنطقة كلها، لا تتأثر جميع الدول بنفس الدرجة. فصادرات قطر والإمارات لا تزال تتزايد بشكل سريع مسجلة معدلات تبلغ 30 في المئة في قطر و20 في المئة في الإمارات. فالتباطؤ الأخير يعدل الحصص السوقية في المنطقة، وتبقى قطر والإمارات مستفيدتين حتى الآن بسبب الطلب على الغاز، وتوسع الموارد.

وبين يعود أحد أسباب هذا الانخفاض في الصادرات إلى سعر النفط، ففي الفترة ما بين يناير ويونيو من هذا العام، انخفض سعر النفط البرنت بما يقارب 10 في المئة . لكن الطلب الصيني الحقيقي كان متباطئاً أيضا، مما كان سبباً رئيسياً في تراجع الأسعار. وتستهلك الصين 10 في المئة من صادرات مجلس التعاون الخليجي فقط المتوزعة جغرافياً. لكنها تقود الطلب العالمي كما تتحكم السعودية بأسعار النفط العالمية وهي تنتج فقط 12 في المئة من النفط العالمي. ومن العوامل الأخرى التي قد تفسر هذه الظاهرة هو محاولات الصين لتنويع مصادر الطاقة. فعلى سبيل المثال، ألغت مصفاة سينوكم الصينية الحكومية عقداً مبدئياً مع الكويت لإمداد المصفاة الجديدة كوانزو، بسبب جمود الإنتاج في الكويت، لتعقد الاتفاق مع العراق. تأمين الطاقة مهم جداً بالنسبة للصين، وقد تعمدت أن تتجنب الاعتماد على منطقة واحدة أو مصدر واحد في العالم. وتعتمد الآن على السعودية في المقام الأول، ثم أنغولا وإيران وروسيا وعمان والعراق والسودان وفنزويلا وكازاخستان والكويت. وهو أفضل توزيع جيوغرافي يمكن الحصول عليه.

والتباطؤ الصيني ليس تباطؤاً مؤقتاً. فالصين لديها حاجة كبيرة للإصلاحات الهيكلية التي تتطلب تباطؤ معدل النمو خلال الأعوام القليلة القادمة. ولن ينخفض الطلب الصيني على النفط في وقت قريب لكن نمو الطلب سيتباطأ أكثر من المتوقع. وستمنع الصين الأسعار من الانخفاض خلال العقد القادم، لكن مع انخفاض الطلب من الولايات المتحدة، فإن العامل الذي يسبب استمرار ارتفاع الأسعار متعلق بكل من ليبيا ونيجيريا. وفي العالم الأكثر استقرارا، سيتطلب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تواجه مشاكل مالية جدية وإصلاحات هيكلية على المدى القصير.

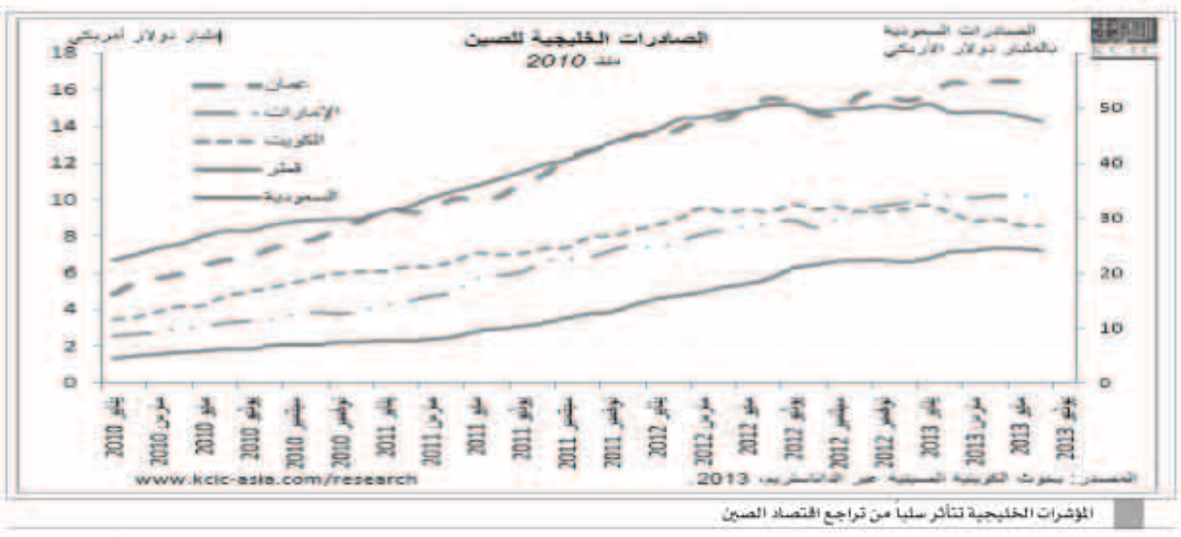

المؤشرات الخليجية تتأثر سلباً من تراجع اقتصاد الصين

■ العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون والصين.. مثيرة